Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/1998/WG.1/6
12 November 1998
ORIGINAL: ARABIC

الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي المعني بالمتابعة
المتكاملة للمؤتمرات العالمية: متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

ورقة معدة للنقاش في الاجتماع المذكور أعلاه، تم توزيعها على المشاركين دون تنقيح رسمي لمضمونها.

98-0377

المحتويات

مقدمة :

أولاً : المتغيرات العالمية والإقليمية التي دفعت بالمنظمات الأهلية

إلى أن تكون طرف حيوي في عملية التنمية .

ثانـياً : تفعيل الدور التنموي فيما تعلق بمحاور مؤتمر القمة الاجتماعية

ثالثـاً : تطور واقع ودور المنظمات الأهلية العربية بخصوص التنمية الاجتماعية .

رابعاً : محددات مشاركة المنظمات الأهلية كطرف حيوي في التنمية .

خاتمة : حول تفعيل الدور

مقدمة :

في تناول برنامج العمل العالمي للتنمية الاجتماعية لأساس العمل والأهداف ، تأكيداً على أن الهدف النهائي من التنمية الاجتماعية هو " تحسين وتعزيز نوعية الحياة للناس كافة ، وهو يتطلب إقامة مؤسسات ديمقراطية ، واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وزيادة الفرص الاقتصادية وتكافؤها ، وسيادة القانون ، وتشجيع واحترام التنوع الثقافي والمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني» [١] . من هذا المنظور – وكما تأكد عبر برنامج العمل العالمي للتنمية الاجتماعية – فإن تحسين وتعزيز نوعية الحياة للناس تتضمن أبعاد اقتصادية وأخرى اجتماعية وثقافية ، يسهم فيها ويحققها المجتمع المدني . والمجتمع المدني يضم كل المنظمات التطوعية التي تعكس مبادرات ، وهي غير حكومية وغير ارثية ، ومن ثم فإن المنظمات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية ، هي أحد أركان المجتمع المدني الرئيسة ، إلى جانب الاتحادات والروابط والنقابات . وغيرها ، والتي تلعب جميعها دورا مهما لتحسين وتعزيز نوعية الحياة .

وقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن ١٩٩٥) ، حلقة في سلسة مؤتمرات عالمية ارتبطت بنهايات القرن العشرين ، أتت لتصيغ أجندة قضايا العالم في القرن الحادي والعشرين ، وقد ركز المؤتمر المذكور على محاور ثلاثة أساسية ، هي : التشغيل والفقر والأندمامج الاجتماعي . وكان الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية هو جهد متميز للتأكيد على التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، ولإعلان الإنتقال من التركيز على الجزئية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلى الشمول ، وإلى تعزيز مفهوم نوعية الحياة . وقد تضمن كل من الإعلان العربي والإعلان العالمي أهداف وقضايا كل محور ، ومسئوليات الأطراف الشريكة وهي : الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، ومن ثم يصبح من الأهمية بمكان مناقشة دور المنظمات الأهلية خاصة ، والمجتمع المدني عامة في متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية .

وتهدف ورقة العمل هذه إلى مناقشة وتحليل الدور الحالي للمنظمات الأهلية العربية ، وعلى وجه الخصوص فيما تعلق بالتقليل من الفقر والاندماج الاجتماعي ، ثم طرح إمكانات تفعيل هذا الدور والمتطلبات اللازمة لذلك . تناقش الورقة أيضاً مدى التطور الذي لحق بالقطاع الأهلي أو المنظمات الأهلية ، في سياق الاستجابة للتحديات والمشكلات التي ارتبطت بالساحة العربية في الخمس سنوات الأخيرة على وجه الخصوص .

أولاً : المتغيرات العالمية والإقليمية التي دفعت بالمنظمات الأهلية إلى أن تكون طرف حيوي في عملية التنمية :

شهد العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، مجموعة من المتغيرات العالمية والإقليمية التي انعكست على القطاع الأهلي العربي ، وبدأت في تشكيل وصياغة دور تنموي جديد له . من أبرز هذه المتغيرات ، ما تعلق بالنظام العالمي والذي اتجه نحو إعلاء القطب الواحد صاحب التوجهات الرأسمالية ، وذلك بانهيار معسكر الدول الاشتراكية ، وإعلان عشرات من الدول القومية ، والتي توجهت نحو الرأسمالية ، كحل لمشكلاتها . ومن ثم لم يكن من المستغرب أن تظهر بعض الأصوات لتعلن "نهاية التاريخ" ، وأن الحل الرأسمالي قد أصبح هو الحل الوحيد العالمي أمام الشعوب ، وبهذا تنتصر الرأسمالية . صحيح أن تغيرات عديدة قد تحققت بعد هذه النبوءة ، من أهمها : ظهر ما يسمى «بالطريق الثالث» ليعلن أصحابه أن هناك طريق ثالث ما بين الرأسمالية والاشتراكية يمكن تبنيه ، ويستند على عدالة اجتماعية في عملية التوزيع ، إلا أن الثابت هو **إنعكاس تغيرات هذا النظام العالمي ودولنة الرأسمالية على تفعيل دور المجتمع المدني ، في إطار من العولمة لمبادئ الحريات واحترام حقوق الإنسان .**

وفي سياق هذا التطور العالمي السياسي والاقتصادي ، برزت المنظمات غير الحكومية كآلية لدعم الديمقراطية وقناة للمشاركة الاجتماعية والسياسية ، وأيضاً كآلية لدعم التحول إلى القطاع الخاص وكسر مركزية الدولة . وقد كان للمؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينيات على وجه الخصوص ، آثاراً بالغة الأهمية لإعادة صياغة دور المنظمات غير الحكومية ، سواء فيما تعلق بتفعيل المشاركة الاجتماعية والسياسية ، أو ما تعلق بالتأكيد على دورها التنموي ، ولم يخل برنامج عمل واحد من برامج هذه المؤتمرات العالمية من نصوص تعلي دور المنظمات المنظمات غير الحكومية كشريك في التنمية ، إلى جانب القطاع الخاص والحكومة، وكأن ذلك هو إعلان عن عقد اجتماعي جديد بين شركاء في التنمية . وعمق من هذه الرؤية توجهات مؤسسات التمويل العالمية والمنظمات الدولية وبعض الحكومات ، نحو ضمان تدفق التمويل إلى مشروعات المنظمات غير الحكومية ، ووفقاً لأولويات أجندة «عولمة القضايا» التي تضمنت التقليل من الفقر ، وتمكين المرأة ، والبيئة ، وحقوق الإنسان .

ومع انعكاس المتغيرات العالمية سابقة الذكر على العالم العربي ، فإن متغيرات إقليمية أخرى قد أسهمت في تطوير رؤية الدور الممكن للمنظمات الأهلية العربية . لعل من أهمها تراجع دور الدولة في إطار سياسات التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي ، فالخصخصة قد ارتبطت بدور محدود للدولة في دعم السياسات الاجتماعية ، خاصة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم ، كما ارتبطت بتراجع نسبي في الإنفاق العام على هذه المجالات ،

بالإضافة إلى الالغاء التدريجي لدعم الدولة على السلع الأساسية . وقد ترتب على هذا تقدم المنظمات الأهلية لسد مساحات الفراغ أو ثغرات السياسات العامة ، والتي ترتبت على تراجع الدولة ، وارتبط بذلك دور أكبر لهذه المنظمات ، فيما تعلق بالفئات المهمشة ، خاصة الفقراء ، والنساء ، والأطفال ، والمعاقين . ومن ثم لم يكن مصادفة أن السنوات الخمسة الأخيرة قد شهدت أدواراً متزايدة من جانب المنظمات الأهلية في مجال الخدمة الصحية مثلاً ، والمتابعة تؤكد الارتباط الإيجابي بين تزايد عدد ونوعية المنظمات النشطة في مجال الصحة وبين الأقطار العربية التي تشهد سياسات التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي (راجع حالات مصر ، لبنان ، الأردن ، المغرب ، تونس ، اليمن) .

وإلى جانب المتغير الاقتصادي هناك المتغير السياسي ؛ حيث إن كثير من الأقطار العربية قد شهدت انفراجة ديمقراطية ، أو ما يعرف باسم التحول الديمقراطي، والتي ارتبطت بمساحة حرية نسبية أكبر للمجتمع المدني ، وارتبطت في نفس الوقت بتزايد مطالب احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان . وقد انعكس ذلك بشكل ايجابي على بيئة عمل المنظمات الأهلية . وفي بعض الأقطار العربية – مثل مصر واليمن والأردن وفلسطين – تعالت الأصوات المطالبة بتغيير قوانين الجمعيات الأهلية "وتمكين الجمعيات" ، فبدأت ملامح عملية تحرير للقطاع الأهلي تأخذ محلها من خلال التشاور والنقاش . ومن ثم بدا أن هناك تجاوب من جانب الحكومات لهذا المطلب ، والذي انعكس على مشروعات قوانين تؤكد مبادئ جديدة لعمل القطاع الأهلي ، من أهمها :

١ – **حرية تأسيس الجمعيات** ؛ حيث إن نشاطها يبدأ بمجرد اخطار الدولة .

٢ – **توسيع وفتح مجالات النشاط** والتي لم تعد تتقيد بمجالات يحددها القانون مسبقاً ، وإنما يفتح باب النشاط للمنظمات الأهلية ، ووفقاً لاحتياجات وتطورات المجتمع .

٣ – **حل الجمعيات لم يعد قرار الجهة الإدارية المختصة** ، وإنما الحل يتم عن طريق التجاء الدولة إلى المحكمة .

إن المبادئ السابقة ، وغيرها التي تضمنتها مشروعات القوانين ، تشير إلى استعداد الدولة لتهيئة البيئة لعمل المنظمات الأهلية ، وهو ما يعكس إدراكها لقيمة دورها التنموي .

خلاصة القول إذن : أن هناك متغيرات عالمية وإقليمية قد أسهمت في ابراز المنظمات الأهلية كطرف حيوي في عملية التنمية ، وأن هناك ملامح جديدة لتجاوب الحكومات العربية مع هذا الشريك الجديد .

ثانياً : تفعيل الدور التنموي فيما تعلق بمحاور مؤتمر القمة الاجتماعية :

كما أشرنا فيما سبق ، فإن التنمية الاجتماعية تستهدف في النهاية تحسين وتعزيز نوعية حياة أفضل للجميع ، وقد توجه مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية نحو محاور ثلاثة ، وهي التشغيل والفقر والاندماج الاجتماعي ، ومن خلال نظرة للتنمية تتخطى النمو الاقتصادي (زيادة متوسط دخل الفرد) ، لتمتد إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية . وقد يكون من المهم فيما تعلق بتفعيل دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في محاور قمة العالم للتنمية الاجتماعية ، أن نناقش ونطرح بعض الاشكاليات ، وذلك على النحو التالي :

١ – من الصعب أن نذهب إلى أنه تتوافر سياسات للحكومات العربية لمواجهة الفقر ، وما هو قائم الآن هو مجموعة ممتدة متنوعة من المشروعات والبرامج للتقليل من حدة الفقر ، وفي كثير من الأحيان لا يتوافر وضوح كامل حول هذه المشروعات والبرامج ، ومن ثم فإن الاشكالية هي أنه في ضوء غياب السياسات Polices ، وفي ضوء محدودية شموليتها ، فإن المنظمات الأهلية يصعب عليها تبني مشروعات شاملة تمتد إلى أولويات واضحة . ومن ثم نخشى من تبعثر الجهود وتشتتها دون أن تصيب أهداف وأولويات محددة .

٢ – يذهب الخبراء إلى أنه لا تتوافر قاعدة بيانات عن الفقر والفقراء في العالم العربي ، وما هو متوافر معلومات محدودة عن بعض الأقطار العربية مثل (مصر والمغرب)[٢] ، والسؤال الأول ، الذي يطرحه الباحثون في هذا الشأن ، هو من هم الفقراء ؟. وما الذي يميزهم عن باقي السكان في العالم العربي؟. والمطلوب في هذا السياق مسوحات ومعلومات " حتى لا تكون المقاربة عشوائية"[٣]، والتخوف قائم من أن المقاربة الحالية من جانب المنظمات غير الحكومية هي مقاربة عشوائية .

٣ – إن المؤشرات الأولية حول الفقر تؤكد أن الغالبية في الريف ، وعلى الجانب الآخر ، فإن البيانات والبحوث السابقة[٤] عن المنظمات الأهلية في العالم العربي تشير إلى تركز هذه المنظمات في العواصم والمدن العربية ، وأن هناك عدم توازن في التوزيع الجغرافي لصالح المدينة ، وعلى حساب الريف ، وعلى سبيل المثال ، فإنه على الرغم من أن ٧٥٪ من الفقراء في الأردن يتركزون في ٣ محافظات ، فإنه على الجانب الآخر ٣٧٪ من الجمعيات الأهلية يتركز في محافظة عمان[٥]. كذلك فإنه على الرغم من أن المؤشرات تقول : إن ٤١٪ من فقراء مصر هم في محافظات الوجه القبلي ، فإن ١٩٪ من الجمعيات الأهلية توجد في العاصمة ، و٦٨٪ توجد في محافظات الدلتا[٦]. وفي دراسة سابقة للكاتب حول توزيع جمعيات التنمية في مصر* ، في

– تصنف الجمعيات الأهلية رسمياً في مصر إلي جمعيات رعاية اجتماعية ، وجمعيات تنمية ، نسبة الأولى من الإجمالي (١٥ ألف جمعية) ، هي ٧٤٪ ، والثانية ٢٦٪ .

علاقتها بمؤشرات التنمية البشرية[٧]، تبين تشتت العلاقة ، بمعنى عدم وجود ملامح علاقة بين التوزيع الجغرافي لجمعيات التنمية ، وبين مؤشرات التنمية البشرية ، فالمحافظات التي تفتقر إلى التنمية الاجتماعية لم تحصل على نصيب متوازن من جمعيات التنمية أو جمعيات الرعاية الاجتماعية .

خلاصة هذه النقطة إذن ، هي أن هناك إشكالية تتعلق بعدم التوافق بين توزيع الفقر في الدول العربية ، والتوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية .

٤ – إذا كانت مقاربة الحكومات للتنمية مازال يغلب عليها الطابع الاقتصادي ، فإن مقاربة غالبية المنظمات غير الحكومية للتنمية تتسم بنفس الطابع ، إذ تركز على توفير فرص للمستفيدين من مشروعاتها لزيادة دخلهم ، ومن ثم هناك افتقاد للمنهج الشمولي الذي يأخذ في اعتباره الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية معاً ، وإن كان المراقب يلمح في السنوات الأخيرة جهود جديدة تهتم بالتنمية المحلية ككل .

٥ – لا تتوافر بيانات عن حجم المساعدات التي يتلقاها القطاع الأهلي في مقاربة الفقر ، خاصة والتنمية الاجتماعية عامة ، إلا أن المؤشرات تقول : إن التمويل الخارجي من منظمات التمويل العالمي يشكل جزء لابأس به من تمويل القطاع . وفي دراسة سابقة للكاتب على عينة من الجمعيات الأهلية تبين أن حوالي ٢٧٪ من الجمعيات بالعينة تعتمد على التمويل الخارجي[٨]، ويثير ذلك مدى استقلالية المنظمات الأهلية العربية في اختيار مقاربة الفقر الملائمة، كما يثير أهمية تقييم مشروعات التنمية المحلية التي تتبناها هذه المنظمات ، وتقييم مشروعاتها الجديدة (في الخمس سنوات السابقة) ، فيما تعلق بالمشروعات الموجهة للفئات المهمشة .

٦ – يقدم القطاع الأهلي كما سنرى فيما بعد كثير من الخدمات للفئات محدودة الدخل ، في الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم ، ويثير ذلك التساؤل عما إذا كانت هذه المنظمات الأهلية تسهم في العدالة الاجتماعية أم هي آلية للتسكين ؟.

ويرتبط بما سبق النقلة النوعية الضرورية لهذه المنظمات من الخيرية إلي التنمية ، فالبيانات المتوافرة تشير إلى أن جميعات المساعدة الاجتماعية (الجمعيات الخيرية) ، والتي تعتمد على علاقة مباشرة بين مانح ومتلقي ، تشكل قطاع لا بأس به من الجمعيات ككل ، فهي في مصر ٣٤٪ من الإجمالي ، وفي لبنان ٤٥٪ ، وفي فلسطين ٦٣٪ ، وفي الأردن ٣٧,٦٪[٩]، ومن ثم فإنه من المهم مناقشة الانتقال من الخيرية إلي التنمية . وفي هذا السياق فإن السائد في طرح هذه القضية إتجاهين ، أولهما يدافع عن الخيرية باعتبارها لصيقة بالبناء الثقافي

والقيمي ، وبالتطور التاريخي للمجتمعات العربية ، وثانيهما يرى أهمية الانتقال من الخيرية إلى العمل التنموي .

٧ – وأخيراً ، فمن الاشكاليات التي يمكن مناقشتها في إطار تفعيل الدور التنموي للمنظمات الأهلية العربية ، هو ما تعلق بالانتقال من الدور التسكيني إلى الدور الدفاعي ، ومن وجهة النظر هذه فإن المنظمات الأهلية تقوم بدور علاجي تسكيني في مواجهتها لقضايا واحتياجات المجتمع ، ومن ثم من المهم لها أن تتوافر لديها رؤية نقدية للمجتمع ككل ، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تمكنها من أن تأخذ دور دفاعي Advocacy[١٠] في مواجهة الفئات المهمشة والفقيرة ، لتوعيتها والدفاع عن حقوقها ووضع مطالبها على جدول أعمال السياسات العامة .

إن القضايا السابقة معاً ، تثير إشكاليات في مواجهة الدور التنموي للمنظمات الأهلية العربية ، بعضها يتعلق بغياب سياسات شاملة للحكومات العربية في مواجهة الفقر والفقراء ، وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة الدور الذي تلعبه هذه المنظمات ، وأخيراً فإن هناك إشكاليات تمس عدم التوزيع المتوازن للمنظمات الأهلية بين الريف والحضر خاصة ، ونؤكد في هذا السياق على أهمية توفير البيانات والمسوح وتبسيطها وإعلانها حتى تتمكن المنظمات الأهلية من صياغة أولوياتها وتحديد الفئات المستفيدة .

ثالثاً : تطور واقع ودور المنظمات الأهلية العربية فيما تعلق بالتنمية الاجتماعية

لا تتوافر بيانات دقيقة عن إجمالي عدد المنظمات الأهلية (الجمعيات الأهلية) في العالم العربي ، وما توافر عن غالبية الدول العربية في عام ١٩٩٤ ، قد مكن الكاتب من تقدير العدد بأنه حوالي ٧٥ ألف جمعية[١١]. إلا أن الواقع يشير إلى تنامي هذا العدد عام ١٩٩٨ ، وإلى إمكان تقديره – اعتماداً على البيانات المتاحة – بأنه حوالي ١٥٠,٠٠٠ جمعية أهلية ، فهناك أقطار عربية قد تضاعف فيها عدد الجمعيات في غضون ٥ سنوات (اليمن وتونس) ، وهناك أقطار أخرى (الجزائر) ، قد قامت بتعديل قانونها وفتحت الباب تماماً لتسجيل الجمعيات ، وفي إطار تعددية سياسية ، وهناك أقطار أخرى (حالة الأردن ومصر) تسير فيها معدلات النمو بسرعة أكبر .

وبغض النظر عن الاختلاف حول التحديد الدقيق لعدد الجمعيات الأهلية في العالم العربي، فإن هناك حقائق ثابتة ينبغي الإشارة إليها ، وهي كما يلي :

١ – الاتجاه العام في الأقطار العربية التي تتبع سياسة التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي والتي تتبنى تعددية سياسية ، هو تزايد سريع في عدد الجمعيات الأهلية، والتي تبدو كآلية للتعامل مع الآثار السلبية للتحول الاقتصادي ، كما تبدو قناة للمشاركة الاجتماعية والسياسية ، ومن ثم فإن مصر والأردن ولبنان ، وتونس والمغرب والجزائر واليمن ، تشهد نقلات كمية وكيفية في أوضاع الجمعيات الأهلية بها .

٢ – نسبة النمو تتجه بشكل ثابت إلى التزايد ، وهو ما يعكس رغبة القطاع الأهلي في فتح منافذ المشاركة ، وكذلك تجاوب الحكومات مع القطاع الأهلي وإدراكه باعتباره آلية جديدة للتعامل مع الفئات المهمشة التي تأثرت سلباً بتحولات السياسات الاقتصادية .

٣ – حدثت تغيرات إيجابية في إدراك القطاع الأهلي لدوره وأهدافه وتحققت درجة من النمو والوعي ، بفعل المتغيرات العالمية والإقليمية ، بخصوص كيفية تجاوب القطاع مع الاحتياجات المتجددة للمجتمع ، وفي رؤيته لدوره كشريك للحكومة والقطاع الخاص ، وفي هذا السياق طرحت المنظمات الأهلية قضية استقلاليتها عن الدولة ، وضغط البعض منها – ونجح في ذلك – في اتجاه تغيير التشريعات ، التي لم تعد ملائمة للدور الجديد الذي تضطلع به المنظمات الأهلية . إذن الاتجاه نحو النمو المتسارع في عدد كبير من الأقطار العربية هو أحد المؤشرات الأساسية لتطور إدراك المجتمع المدني لدوره ومسئولياته خلال الفترة الحالية التي شهدت تغيرات عميقة ومشكلات ضخمة .

إلا أن الاستناد على مؤشر العدد أو النمو وحده لا يكفي ، ومن المهم مراجعة وتقييم مجالات نشاط المنظمات الأهلية عامة ، وتلك التي تمس قضايا الفقر والاندماج الاجتماعي خاصة ، حتى نتبين مدى التطور الذي لحق بهذا القطاع .

في هذا الإطار من المهم التأكيد على أن العمق التاريخي للقطاع الأهلي – والذي يعود إلي منتصف القرن التاسع عشر تقريباً – قد كشف عن أن القطاع قد تجاوب بشكل مستمر مع الفئات المهمشة ، خاصة الفقراء ، بحيث إن المنظمات قد تعاملت مع الفقراء – كمستهدفين – طوال هذه الحقبة التاريخية وبعض هذه المنظمات قد تخطت العلاقة المباشرة بين المانح والمتلقي ـأي المساعدات الاجتماعيةـ لتسعى إلى تقديم خدمات صحية واجتماعية أو الاسهام في التنمية الثقافية والاجتماعية للفقراء . وأحد الأمثلة على ذلك ، قيام الاتحاد النسائي في

مصر – في العشرينيات من القرن العشرين – بالتركز في المناطق الفقيرة وتقديم أنواع من الرعاية الشاملة للفقراء، وليس مجرد خدمات أو مساعدات .. وهناك نماذج وأمثلة كثيرة في التاريخ العربي المبكر ، تكشف عن هذا الوعي الذي دفع لدمج «الخيرية» في «التنمية» . إلا أن – كما ذكرنا من قبل – مازالت منظمات المساعدات الاجتماعية تشكل قطاع لا بأس به من المنظمات الأهلية العربية ، وإن كان البعض منها ضمن هذا النمط قد اتجه نحو دمج العمل الخيري بالعمل التنموي ، وإرساء مفهوم الاعتماد على الذات لدى الفقراء .

وإلى جانب مجال النشاط الخيري ، وهو نمط تقليدي في العالم ، هناك منظمات تركز على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ، وتقوم بما يمكن أن نطلق عليه دور رعائي وخدمي . وهنا أيضاً ، فإن الفقراء ومحدودي الدخل مستهدفين بشكل أساسي من هذه الخدمات ، وإلى جانبهم قطاع المعاقين والمسنين والنساء الفقيرات والأطفال .

وقد تزايد إلى حد كبير عدد ونوعية المنظمات التي تقدم خدمات صحية في السنوات الأخيرة ، وبعد تراجع الدولة عن دعم الخدمات الصحية، ففي مصر قدر المسح الصحي الشامل لعام ١٩٩٦، أن حوالي ١٤٪ من المنتفعين بالخدمة الصحية يحصلون عليها من الجمعيات الأهلية ، كما أشارت البحوث إلى أن هناك ارتفاع في نوعية الخدمة ، مقارنة بالحكومة ، ومعقولية الأسعار مقارنة بالقطاع الخاص . وفي الأردن تشير أحدث البيانات إلى اتجاه أعداد المستفيدين بالخدمات الصحية المقدمة من الجمعيات نحو التزايد ، إذ بلغت عام ١٩٩٧ حوالي ٣٠١٥٠٠ مستفيد[١٢]. والأكثر من ذلك فإن البيانات تقول إن ٦٠٪ من خدمات الرعاية الاجتماعية في الأردن مقدمة إلى الفئات المستهدفة من خلال المنظمات غير الحكومية ، وأن أكثر من نصف حجم هذه الخدمات مقدم من خلال المنظمات الأهلية القاعدية Grass Roots وعددها ٧٤٧ منظمة[١٣]. كذلك ووفقاً للبيانات المتاحة ، فإن جمعية واحدة في تونس – هي الجمعية التونسية للتنظيم العائلي والمنتشرة في ٢٣ ولاية (محافظة) ، يستفيد من خدماتها عام ١٩٩٥ ، حوالي ٤٤٣٣١[١٤].

إن الأمثلة السابقة تؤكد على قيمة الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية ، وإن كنا في حالات كثيرة نفتقد إلى البيانات الشاملة المحدثة ، لكي تعبر بدقة أكثر عن حجم وقيمة الاسهام الاجتماعي والاقتصادي .

وفي إطار مناقشة الدور الخدمي والرعائي للمنظمات الأهلية العربية ، فإن المعاقون كشريحة مهمشة يمثلون إحدى الجماعات الأساسية المستهدفة ، وهناك تصاعد في وزن الاهتمام بهذه الشريحة . وتمثل الجمعيات المعنية بالمعاقين نسبة لا بأس بها من الجمعيات ،

وإن كانت تختلف من قطر عربي إلى آخر ، فهي في فلسطين ١٩,٨٪ ، وفي المغرب ١٧,٢٪ . وفي الأردن ٦,٥٪ ولبنان ٦٪ ، تنخفض في حالة مصر إلى ١,١٪ ، واليمن ٢,٦٪[١٥]، وهكذا تلخص لنا البيانات السابقة – وإن كانت غير شاملة – دور المنظمات الأهلية فيما تعلق بالمعاقين كأحد الفئات المهمشة في العالم العربي ، وإلى جانب الدور الخيري والدور الرعائي والخدمي الذي يتوجه أساساً إلى الفقراء ومحدودي الدخل ، هناك أدوار أخرى تبلورت أخيراً في الدول العربية من أهمها **الدور التنموي والدور الدفاعي** .

فقد اتجه قطاع كبير من المنظمات الأهلية نحو تبني أدوار تنموية تتعلق بمجتمعات محلية محددة ، واعتمد ذلك على اقتراب مشاركة المواطن ومشاركة المستفيدين أنفسهم سواء لبناء البنية التحتية للمجتمع المحلي ، أو لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية ، والاقتراب الأخير يعتمد على تقديم خدمات شاملة للمواطن صحية واجتماعية وإلى جانبها تأهيل وتدريب على صناعات ومشروعات صغيرة ومحو الأمية ، أو التوعية الثقافية والاجتماعية . وتعمد هذه المنظمات إلى تبني اقتراب أوسع من مجرد التأهيل والتدريب لتقديم فرصة تشغيل ، وهو ما يتفق مع التنمية الاجتماعية بمفهومها الذي تبناه مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية . ولا تتوافر بيانات توثق عدد ومجالات نشاط هذه المنظمات بالتحديد ، ولكن تتوافر مؤشرات حول المستفيدين وطبيعة المشروعات . ومن بين الأقطار التي تتوافر عنها هذه المؤشرات الأردن ؛ حيث تشير البيانات إلى إجمالي ٢٧٠٧١ شخص قد استفادوا عام ١٩٩٧ من المشاريع الإنتاجية (القروض والمنح) ، ومشاريع استثمارية خاصة ، ومن الارشاد الاقتصادي ، بالإضافة إلى ٢٥٦٠٠ شخص قد استفادوا من الخدمات التعليمية ، و١١٤٤٩ شخص استفادوا من مراكز ووحدات التدريب[١٦]. ويؤكد هذا المثال أن هناك ملايين في الأقطار العربية يستفيدون من جمعيات التنمية ، إلى جانب ملايين أخرى تستفيد من خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية ، وهو الأمر الذي نحتاج إلى بناء قاعدة بيانات موثقة عنه .

في هذا السياق اجتذبت مشروعات "تمكين المرأة" اهتماماً خاصاً في السنوات الخمس الأخيرة ، خاصة النساء الآرامل والعائلات بمفردهن لأسر معيشية ، والنساء الفقيرات على وجه العموم ، وهن فئة مهمة أبرزت البحوث السابقة[١٧]، إنها فئة أساسية من فئات الفقراء. مشروعات كثيرة توجهت للمرأة اعتمدت على القروض الصغيرة وأخرى اعتمدت على التدريب والتأهيل لخلق فرص عمل لهن ، وقدمت خدمات تعليمية وثقافية وصحية لهن ، بالإضافة إلى ما سنتناوله من منظمات دفاعية Advocacy Organizations تقدم لهن التوعية بالحقوق والمناصرة .

من الفئات الأخرى التي استقطبت اهتمام المنظمات الأهلية في السنوات الخمسة

الأخيرة، الأطفال خاصة ما تعلق بالظواهر الجديدة التي هددت المجتمعات العربية ، مثل ظاهرة أطفال الشوارع وتعليم الطفلة الفتاة ، والتي استقطبت اهتماماً خاصاً من المنظمات الدولية ، وهذا الاهتمام الحديث ، إن دل على شيء ، فإنما يشير إلى أطروحة الاستجابية المتوافرة لدى المنظمات الأهلية للتجاوب مع ظواهر ومشكلات جديدة تمس الفئات المهمشة .

وأخيراً ، فإن المنظمات الدفاعية قد برزت فاعلة على الساحة في السنوات الأخيرة ، وهي تعرف باسم منظمات التغيير ، وهي منظمات تتوافر لها رؤية نقدية ووعي نقدي إزاء المجتمع ، وتسعى إلي تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال التأثير في السياسات العامة ، وفي وعي الفئات المهمشة ، وفي الرأي العام إزاء ظواهر سلبية ومطالب وحقوق مجتمعية ، من أهمها منظمات حقوق الإنسان التي تدافع عن الحقوق المدنية والسياسية ، وأخرى حديثة تدافع عن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك منظمات نسائية تركز على مطالب وحقوق المرأة ، ومراكز الدعم القانوني والتوعية القانونية . وقد ظهرت العشرات من هذه المنظمات في الأقطار العربية ، وفي مصر فقط أمكن رصد حوالي ١٣٨ منظمة دفاعية حديثة ، تنشط في هذه المجالات . وأهم ما تضيفه هذه المنظمات من منظور ورقة البحث هذه ، تعزيز ودعم مناخ الحريات وإرساء الديمقراطية ، والتأثير إيجاباً في الثقافة المدنية ، وهي كلها أبعاد أساسية ، أكد عليها الإعلان العربي ، وكذلك الإعلان العالمي للتنمية الاجتماعية .

الخلاصة : إن هناك تطورات عميقة ، كمية وكيفية ، شهدها المجتمع عامة ، والمنظمات الأهلية ، خاصة في السنوات الأخيرة ، وهي تطورات تتفق وتتسق مع المتغيرات العالمية والإقليمية ، وهي تتجه في مجملها نحو تعزيز وتحسين نوعية حياة المواطن ، وهو ما يمثل الهدف النهائي من التنمية الاجتماعية . والمنظمات الأهلية وهي تقوم بذلك تبدو كجزء من نسيج شبكات الأمان المكملة لما تسعى إليه الحكومات العربية ، وهي لا تقتصر في دورها على أبعاد اقتصادية ، وإنما تمتد إلى أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية .

رابعاً : محددات مشاركة المنظمات الأهلية كطرف حيوي في التنمية :

على الرغم من التطورات السابقة الكمية والكيفية التي تؤكد الدور المتنامي للمنظمات الأهلية العربية ، إلا أن هناك محددات على طبيعة هذا الدور ، تؤثر سلباً على تفعيله . ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى قسمين ، **أولهما** : محددات تتعلق بالمنظمات الأهلية ذاتها ، **وثانيها** محددات تتعلق بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنشط فيها هذه المنظمات .

١ – بالنسبة إلى المجموعة الأولى من المحددات ، فإن مصدرها المنظمات الأهلية ؛ حيث تبرز الحاجة إلى **تحديث إدارتها وتطوير أبنيتها المؤسسية** ، وفي استطلاع رأي ميداني ، قامت به الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، وطبق على حوالي ٥٠٠ منظمة في عدة أقطار عربية [١٨]، تبين احتياج هذه المنظمات إلى تدريب متخصص للتطوير الإداري والبناء المؤسسي ، خاصة وإن عملية تسيير هذه المنظمات تستند في غالبية الأحوال على متطوعين ، وليس مهنيين متخصصين . تبين أيضاً من الاستطلاع المذكور ، الحاجة إلى تدريب على الإدارة المالية لإمكانية تسيير الشئون المالية بهذه المنظمات . إذن البناء المؤسسي والإدارة المالية في حاجة إلى تطوير وتحديث ، كي يتفق والتطور الحادث في أدوار هذه المنظمات .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الدراسات السابقة قد كشفت عن أن هناك أزمة تمويل حادة ترتبط بغالبية المنظمات ، وهناك تخوفات عديدة مطروحة من تأثير أزمة التمويل هذه على **استقلالية المجتمع المدني** ، سواء في مواجهة الدولة أو في مواجهة منظمات التمويل العالمية ، وأحياناً ما يطرح التساؤل عما إذا كانت مشروعات هذه المنظمات تعكس أولويات قضايا المجتمع أم تعكس أولويات المانح . ومن ثم يثار بقوة فكرة الاعتماد على الذات ، والتوجه نحو مصادر التمويل المحلية وتفعيل دورها .

من بين المحددات أيضاً التي مصدرها المنظمات الأهلية ، ما تعلق بالقدرة على **تعبئة وتجنيد المتطوعين** ، لدعم وتعزيز الدور الذي يلعبه القطاع الأهلي ، وهو ما يعود إلى أسباب ، بعضها يرتبط بالمنظمات ذاتها ؛ حيث تفتقد الآليات والفلسفة التي تمكنها من تعبئة المتطوعين ، وبعضها الآخر يرتبط بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، من أهمها ضعف المشاركة عامة ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية .

هناك أيضاً محدد آخر يتعلق **بالممارسة الديمقراطية** ، فالدراسات السابقة في القطاع الأهلي العربي ، تكشف عن قصور في الممارسة الديمقراطية خاصة ما تعلق بتدوير السلطة وتدوير النخبة والمشاركة الجماعية في صنع القرار ، وهو ما يعد نتيجة للممارسة السلطوية طويلة المدى في النظم العربية .

هناك محدد آخر على فاعلية دور المنظمات الأهلية يرتبط **بضعف مشاركة المستفيدين** في التخطيط لمشروعات وبرامج هذه المنظمات ، ولم يتبلور حتى الآن منهجية معتمدة تعكس إشراك المستفيدين من تخطيط البرامج والمشروعات التي تتعلق بهم بالأساس .

يضاف إلى ذلك **غلبة الدور الرعائي والخدمي على الدور التنموي لهذه المنظمات** ، والحاجة إلى تطوير فلسفة ومنهجية عمل تنموية تتسم بالشمول وانخراط المواطن والمجتمع

المحلي . والمحدد الأخير الذي يمكن الإشارة إليه في هذا السياق يتعلق بمحدودية دور **منظمات التنمية الريفية** ، على الرغم من اتساع مساحات الفقر في العالم العربي ؛ حيث يأتي التركيز على العواصم والمدن الكبرى .

٢ - **هناك مجموعة أخرى من المحددات تتعلق بالبيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات والتي تخلق بيئة عمل مواتية أو معوقة لدور المنظمات الأهلية** ، من أهمها ما تعلق بتنقية التشريعات العربية مما يشوبها من قيود تحدد فعالية القطاع الأهلي ، ومطروح بقوة عام ١٩٩٨ ، تحرير القطاع الأهلي من خلال صياغة قوانين جديدة تتفق والمتغيرات العالمية والإقليمية ، وهناك بوادر إيجابية - كما سبق الإشارة إلى أن عام ١٩٩٨ أو أول عام ١٩٩٩ ، سوف يشهد قوانين جديدة لعدة أقطار عربية تحقق استقلالية هذه المنظمات .

من المحددات الأخرى على تفعيل الدور التنموي للمنظمات الأهلية ، ما تعلق بمشاركة المواطن في هذه المبادرات ، فمن المعروف أنه نتيجة للممارسات السلطوية الرسمية لفترة طويلة من الزمن ، هناك عزوف من جانب المواطنين عن المشاركة ، ومن ثم هناك أزمة في تعبئة المتطوعين ، وهناك مخاوف من صعوبات تواصل الأجيال التطوعية ؛ حيث توجد أزمة تطوع بين الشباب خاصة ، ويعمق من ذلك الظروف والأوضاع الاقتصادية ؛ حيث يؤثر الفقر سلباً على قدرات التطوع والعطاء ، هناك أيضاً بعض **القيم السلبية** فيما تعلق بالمرأة على وجه الخصوص حيث توجد تقاليد وعادات تحصر أدوار المرأة في الأسرة ، وتجعل من الصعب عليها المشاركة من خلال القنوات الاجتماعية والسياسية المتاحة . ففي صعيد مصر على سبيل المثال تعمل المنظمات الأهلية لعدة سنوات لبناء جسور الثقة بينها وبين النساء ، وفي محاولة اجتذابهن للعمل التنموي .

خاتمة : حول تفعيل الدور

إن مجموعة هذه المحددات معاً، التي تتعلق بالمنظمات الأهلية والأخرى المتعلقة بالبيئة الاجتماعية والسياسية، تؤثر على تفعيل دور هذه المنظمات كطرف حيوي في عملية التنمية ، وتقترح **بقوة منهجية واضحة لبناء** القدرات Capacity building .

وهذه المنهجية لابد وأن تتسم بالشمول، فهي أوسع بكثير من مجرد برامج تدريبية تتجه إلى العاملين والمتطوعين بالمنظمات الأهلية، فهي تشتمل على إجراء سلسلة من البحوث المتوجهة نحو الفعل Action oriented Research ، تسعى لتطوير وتفعيل دور المنظمات الأهلية ومشروعاتها، وكذلك بناء قاعدة للبيانات توضح ملامح هذا القطاع المنخرط في التنمية وأبعاد الدور الذي تلعبه . وهناك احتياج ضخم لتقييم انعكاسات المشروعات التي تتبناها المنظمات الأهلية على المستفيدين ، خاصة ما تعلق بالتقليل من الفقر ، وفي ضوء التقييم العلمي الموضوعي يمكن تطوير الدور .

وعلى الجانب الآخر فإن **إتاحة مسوح ودراسات عن الفقر وعن محاور التنمية الاجتماعية، من شأنه الاسهام في ترشيد دور المنظمات الأهلية** ، ويرتبط بذلك ضمانات لتدفق المعلومات بقدر عالٍ من الفعالية . القطاع الأهلي في حاجة إلى التوافق حول قضايا أساسية تشكل جدول أولويات وبرنامج عمل له في الخمس سنوات المقبلة ، ومن ثم فإن دور الحكومات والمنظمات الدولية وأجهزة العمل العربي المشترك ، هي إتاحة البيانات والمسوح الميدانية التي يمكن أن تسهم في توضيح الرؤى وترشيد الخطوات .

وفي هذا الإطار فإنه من المهم التأكيد على **دور العمل الأهلي العربي المشترك ومسئولية منظماته في قيادة وتوجيه المجتمع المدني نحو أولويات واضحة من القضايا ، والاسهام في بناء قدراته** . وقد شهد عام ١٩٩٧ تطوراً مهماً في هذا السياق ؛ حيث تم إعلان الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (في نوفمبر ١٩٩٧) ، واستناداً على توصية اتخذها المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة / مايو ١٩٩٧) ، وبمشاركة ١٠٧٠ من ممثلي وقيادات العمل الأهلي العربي . والشبكة قد استندت على خبرة عمل ميدانية لمدة ٩ سنوات (كلجنة لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية – ١٩٨٩) ، في البرامج التدريبية والبحوث وقاعدة البيانات وورش العمل والتواصل الأهلي العربي ، ومن ثم فقد تبنت برنامج عمل يسعى إلى أن يحل القرن الحادي والعشرون ونحن مسلحون برؤية واضحة وحافزة لمؤسسات المجتمع المدني ، لكي تسهم بدورها في التنمية البشرية المتواصلة ، ولكي ترسى أسس ثقافة مدنية مؤسساتية تنطلق من الحوار والتفاهم وقبول الآخر والعمل الجماعي واحترام الديمقراطية .

ووفقاً لذلك ، فإن الإطار المرجعي لحركة الشبكة – كصيغة توافقية مؤسسية تجمع العمل الأهلي العربي – تنطلق مما يلي :

- إن استشراف الغد وصياغة المستقبل ورسم مؤشراته لم يعد حكراً على النظم والحكام وحدهم ، بل أصبح إحدى مهام المجتمع المدني جنباً إلى جنب مع الحكومات.
- إن العالم العربي لا يمكن أن يتجاهل ما يدور في العالم كله عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحرية الرأي والتعبير ، والعولمة وحرية العمل والتنافس المشروع .
- إن ثورة المعلومات والإعلام وتكنولوجيا الاتصال قد ساعدت على بلورة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحولت العالم كله إلى قرية كونية ، أصبح فيها تفاعل التجارب والخبرات مسألة أساسية .
- إن أنجح وسائل التغيير هي تركيز المنظمات الأهلية على مواجهة اتساع مساحة الفقر وانتشار الأمية ، التي تصل في بعض البلاد العربية إلى ثمانين في المائة .
- إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ، وتخلي الدولة عن بعض مهامها لصالح الخصخصة ، أدت إلى ضغوط اقتصادة واجتماعية سلبية ، هيأت الفرصة للقطاع الأهلي كي ينطلق لمواجهتها ، خاصة في ظل تزايد الخبرات والمعلومات والدراسات .
- **أما التحديات العشرة التي تشكل الإطار العام لبرنامج عمل المنظمات الأهلية فهي :**
- الاسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية بين البشر في المجتمعات العربية .
- تعزيز دور النساء وتمكينهن والاهتمام بالطفولة العربية ، وكلاهما يشكل ٧٥٪ من عدد سكان مجتمعاتنا .
- مكافحة الأمية التي ينبغي أن يمتد مفهومها إلى الأمية الثقافية والعلمية والتكنولوجية، إلى جانب الأمية الأبجدية .
- دعم التعددية وتقوية المشاركة في العمل العام .
- احترام حقوق الإنسان .
- إطلاق ودعم حرية التفكير العلمي الموضوعي .
- مواجهة تراجع مؤشرات التنمية البشرية والمستديمة ، والتي تعصف بالاستقرار وتعمق الفوارق بين من يملك ومن لا يملك .

- مكافحة الفساد بصوره كافة ، وإعلاء القيم والسلوكيات التي تتفق وديننا الحنيف ، وكل الأديان السماوية والتشريعات الوضعية .
- إبراز قيمة القدوة والنموذج الذي يحتذى به ، وإعلاء قيمة العمل الأهلي والجهد التطوعي .
- تحقيق الاستقرار والسلام العادل في المنطقة العربية ، ففي ظل بقاء الصراع العربي الإسرائيلي متوتراً ، يبرز العنف والتطرف جنباً إلى جنب مع الإحباط والخوف من الحاضر والحذر من المستقبل .

في إطار التحديات العشرة ، تبرز الشبكة العربية للمنظمات الأهلية لكي :

- تعطي بعداً جماعياً عربياً للعمل الأهلي .
- لتطور الأداء من خلال بناء القدرات المؤسسية والفردية .
- لإنجاز مستوى ثقافة مدنية تتجه نحو المأسسة وتدعم العمل الجماعي والممارسة الديمقراطية .
- لتوفر ساحة للحوار ، وتبادل الرأي بين مختلف المنظمات العربية والمثقفين العرب بعيداً عن الأقصاء .
- لتؤكد على ربط الصلة "بالآخر" ، وتؤكد الحضور الفاعل للمنظمات الأهلية على المستوى الدولي .
- لبلورة مفاهيم وأدوات وآليات عمل تلائم الأوضاع المتجددة للمجتمعات العربية وتعمل لصالح العدالة الاجتماعية والفئات المهمشة .
- لإرساء قيمة المعلومة والمعرفة والبحث العلمي ، لكي تطور المنظمات الأهلية من مفاهيمها وبرامجها وأساليبها في العمل .
- لإرساء دعائم الشراكة مع القطاع الخاص والحكومات ومؤسسات التمويل ، وذلك في مواجهة "اختناقات" التنمية البشرية .

المراجع

١ – الفصل الأول ، برنامج العمل العالمي للتنمية الاجتماعية .

٢ – د. نجيب عيسي ، «الفقر في الوطن العربي» ، اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية ، الأسكوا (عمان : ١٩٩٤) . ص.ص. ١٦٤ – ١٦٥

٣ – نفس المرجع ، ص ١٧٦ .

٤ – راجع : د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي – دراسة للجمعيات الأهلية ، منظمة سيفكس (القاهرة : ١٩٩٤) .

– شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية (القاهرة ، ١٩٩٧) .

٥ – د. عبد الله الخطيب ، الاسهام الاقتصادي والاجتماعي لمنظمات القطاع الثالث العاملة في مجال التنمية الاجتماعية في الأردن ، تحت الطبع ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (القاهرة : ١٩٩٨) .

٦ – الموشرات الإحصائية في مجالات التنمية الاجتماعية ، وزارة الشئون الاجتماعية ، (القاهرة : ١٩٩٥) ص ١٦٦ .

٧ – د. أماني قنديل : دراسة لجمعيات التنمية في مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المؤتمر السنوي السابع ، (القاهرة ١٩٩٥) .

٨ – د. أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة ١٩٩٨) .

٩ – د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي ، م.س.ذ، ص ٥٩ .

١٠ – د. دارم البصام ، العمل الأهلي العربي المشترك ، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية ، (الاقهرة: ١٩٩٧) ، ص .

١١ – أماني قنديل ، م.س.ذ ، ص ٤٢ .

١٢ – د. عبد الله الخطيب ، م.س.ذ ، ص ١٤ .

١٣ – نفس المرجع ، ص ١٧ .

١٤ – فتحية السعيدي ، دراسة الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية في تونس ، تحت الطبع، (القاهرة : الشبكة العربية للمنظمات الأهلية) ، ص ٤١ .

١٥ – د. أماني قنديل ، المجتمع المدني .. م.س.ذ ، ص ٦٢ .

١٦ – د. عبد الله الخطيب ، م.س.ذ ، ص ١٤ .

١٧ – د. نجيب عيسى ، م.س.ذ ، ص ١٦٦ .

١٨ – تحديد أولويات التدريب للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، (القاهرة : ١٩٩٨) .